

## A COMPARATIVE ANALYSIS OF RETURN ON INVESTMENTS TO THE AGRICULTURAL SECTOR AND OTHER SECTORS OF THE EGYPTIAN ECONOMY

Mustafa, R. H. and Rehab A. M. E. S. Nada

Desert Research Center - Division of Economic and Social Studies

### دراسة تحليلية مقارنة لعائد الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى بالإقتصاد المصري

رأفت حسن مصطفى ورحب عطية محمد الشربيني ندا  
مركز بحوث الصحراء - شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

#### الملخص

أن الاستثمارات من أهم الوسائل الهامة لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والتي تتأثر بحجم الاستثمارات المتاحة ، حيث أنه بزيادة الاستثمارات كلما زادت مساهمتها في زيادة فرص العمل ولذا فإن مشكلة الدراسة تكمن في انخفاض الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مما أثر بشكل ملموس على عدم قدرة القطاع لتحقيق معدلات التنمية المطلوبة منه وتهدف الدراسة الي معرفة تأثير عائد الاستثمار كأحد المعايير علي تحديد التوزيع القطاعي للاستثمار بالقطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى بالدولة والأهمية النسبية للاستثمارات وأمكن الحصول علي أهم النتائج بحيث بلغ متوسط استثمارات قطاع الزراعة خلال الفترة (1992-2010) نحو 6662.83 مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات القطاع الزراعي قد بلغت أداها عام 1993/1992 بنحو 2298.4 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2002/2001 بنحو 9593.5 مليون جنيه.

ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور استثمارات قطاع الزراعة في مصر تأكد إحصائيا معنوية النموذج . ومن خلال دراسة الأهمية النسبية لتطور استثمارات قطاع الزراعة فقد اتضح إنها ساهمت خلال متوسط فترة الدراسة بنحو 14.1% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية، حيث تبين أن الأهمية النسبية قد بلغت أداها عام 2010/200 بنحو 5.53%، في حين وصلت أقصاها عام 2001/2000 بنحو 31.53% .

وبدراسة عائد الجنيه المستثمر بالقطاعات الاقتصادية تبين التفاوت في متوسط معدلات العائد بين القطاعات السلعية وأن قطاع الزراعة احتل المرتبة الثانية في تحقيق أعلى متوسط عائد للجنيه المستثمر خلال فترة الدراسة ، وأن قطاع التشييد والبناء يحتل المرتبة الأولى ، بينما يأتي قطاع الصناعة والتعدين في المرتبة الثالثة ، يليه قطاع البترول وقطاع الغاز الطبيعي وقطاع الكهرباء وقطاع المياه علي الترتيب . بينما يأتي قطاع الزراعة في المرتبة الأولى في تحقيق أعلى معدل لعائد الجنيه المستثمر خلال فترة الدراسة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .

ومن خلال دراسة نصيب قطاع الزراعة من الاستثمارات الحكومية وبعض المتغيرات الاقتصادية للفترة (1995/2010) تبين انه يقدر بحوالي 6160.53 مليون جنيه يمثل نحو 6.25% من إجمالي الاستثمارات القومية الحكومية مما يوضح انخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية الحكومية، وأن نصيب قطاع الزراعة من إجمالي الناتج القومي المحلي بلغ نحو 14.95% مما يدل علي ارتفاع معدل الناتج المحلي الزراعي مقارنة بانخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية الحكومية .

ويوضح أيضا نصيب الزراعة من الصادرات/ إجمالي الصادرات القومية غير البترولية يقدر بحوالي 20.79% مما يدل علي ارتفاع معدل نصيب الزراعة من الصادرات المصرية، وأخيرا يوضح أن نصيب الزراعة من تشغيل العمالة/ إجمالي العمالة بلغ نحو 28.44% مما يدل علي ارتفاع معدل نصيب الزراعة من تشغيل العمالة ويدل ذلك علي أهمية القطاع الزراعي في تشغيل وتوفير فرص العمل في مصر . ومن خلال النتائج السابقة لاستثمارات القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى يتبين انخفاض الاستثمارات الزراعية وأن القطاع الزراعي حقق أعلى عائد علي الجنية المستثمر بالمقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بالرغم من انخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية الحكومية وتحقيق معدل مرتفع من الناتج المحلي الزراعي ، كما تبين أن زيادة استثمارات القطاع الزراعي الخاص كان له التأثير الواضح في

تحقيق عائد مرتفع من عائد الجنيه المستثمر ومن ذلك فإن عائد القطاع الزراعي مرتفع وليس منخفض مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى بالاقتصاد المصري

## المقدمة

يعد العائد علي الاستثمار من أهم المعايير التي تحدد التوزيع القطاعي للاستثمار ، كذلك مجموعة العوامل المحددة للاستثمار الحكومي وفي مقدمتها قدرة القطاع علي تحقيق الأهداف المحددة له من خلال الدولة من خلق فرص العمل أو التنمية أو الحد من عجز ميزان التجاري. وبالرغم من إن قطاع الزراعة يمتلك العديد من المقومات التي تجعله في مقدمة الأولويات الاستثمارية الحكومية والتي تمهد لزيادة معدلات استثمارات القطاع الخاص ، إلا إن هناك تدهور مستمر للاستثمارات في القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة مما أثر بشكل ملموس علي عدم قدرة القطاع لتحقيق معدلات التنمية المرجوة منه. المشكلة البحثية

تتمثل المشكلة البحثية في انخفاض الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى حيث انه في عام 2002/2001 بلغت الأهمية النسبية لاستثمارات القطاع الزراعي نحو 14.21% ، بينما بلغ نحو 5.53% عام 2010/2009 مما أثر بشكل ملموس علي عدم قدرة القطاع لتحقيق معدلات التنمية المطلوبة منه.

## الهدف البحثي

يهدف البحث إلي معرفة تأثير عائد الاستثمار كأحد المعايير علي تحديد التوزيع القطاعي للاستثمار بالقطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى بالدولة والأهمية النسبية للاستثمارات. الطريقة البحثية ومصادر البيانات: اعتمد البحث علي الطريقة الاستقرائية الوصفية والكمية وبعض المقاييس الإحصائية ، وكذلك أسلوب تحليل الانحدار المتعدد والمرحلي وتم الاعتماد علي البيانات الثانوية من وزارة التنمية الاقتصادية ومعهد التخطيط القومي بالإضافة إلي النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري .

## مناقشة النتائج

### تطور إجمالي الاستثمارات القومية في مصر:

بلغ متوسط إجمالي الاستثمارات القومية خلال الفترة ( 1992-2010) بالجدول رقم (1) حوالي 94819.41 مليون جنيه، حيث تبين أن الاستثمارات القومية قد بلغت أذناها عام 1993/92 بنحو 32732.2 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2010/2009 بنحو 231827.2 مليون جنيه. ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (2)، لتطور إجمالي الاستثمارات القومية في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ حوالي 9913.07 مليون جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 10.45% من متوسط الاستثمارات القومية والبالغة حوالي 94819.41 مليون جنيه خلال متوسط فترة الدراسة (2010-1992).

ويلاحظ في السنوات الأخيرة تشجيع استثمارات القطاع الخاص والتوسع في إقامة المشروعات الصغيرة لأصحاب المدخرات الصغيرة والعمل على تجميعهم في مجمعات صناعية وزراعية تدعمها شركات خاصة، وإنشاء مناطق صناعية جديدة تغطي معظم مناطق الجمهورية وكذلك المناطق الحرة التي تعتبر إحدى وسائل جذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

وقد ترجع زيادة استثمارات القطاع الخاص في الصناعة إلى تميز بعض الأنشطة الصناعية بحوافز تشجيعية تمثلت في إعفاءات ضريبية وحوافز نقدية مثل إتاحة الائتمان ومعدلات فائدة مدعمة، والتشريعات الخاصة بتوزيع الاستثمار وأسعار الأراضي وغيرها، والحوافز التجارية مثل الحماية الجمركية العالية وتراخيص الاستيراد.

جدول رقم(1): تطور استثمارات القطاعات الاقتصادية (بالمليون جنيه ) و الأهمية النسبية لها في مصر خلال الفترة 2010/1992

السنوات	جملة القطاعات السلعية	الأهمية النسبية %	جملة قطاعات الخدمات الإنتاجية	الأهمية النسبية %	جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	الأهمية النسبية %	الإجمالي العام للاستثمارات القومية
93/92	15910.8	48.61	7145.3	21.83	9676.1	29.56	32732.2
94/93	17903.1	44.74	9798.7	24.49	12313	30.77	40014.8
95/94	20084.6	43.64	11499.4	24.99	14437.2	31.37	46021.2
96/95	23712.8	43.20	14633.1	26.66	16542.4	30.14	54888.3
97/96	29521.9	43.11	19967.3	29.16	18991.6	27.73	68480.8
98/97	29302.4	47.76	13630	22.22	18416.2	30.02	61348.6
99/98	29452.7	46.00	13576.5	21.21	20994.7	32.79	64023.9
2000/99	27855.2	43.22	13899.8	21.57	22693.8	35.21	64448.8
2001/2000	27427.2	43.14	13665.8	21.49	22488.8	35.37	63581.8
2002/2001	30429.9	45.07	13185.1	19.53	23896.5	35.4	67511.5
2003/2002	29315.6	43.05	16553.7	24.31	22233.8	32.65	68103.1
2004/2003	36098.3	45.37	21533.5	27.07	21924.2	27.56	79556
2005/2004	48110	49.88	23711.4	24.58	24635	25.54	96456.4
2006/2005	61958.3	53.53	28288.7	24.44	25493.9	22.03	115740.9
2007/2006	90794.7	58.45	32273	20.78	32274.2	20.78	155341.9
2008/2007	107706.6	53.9	49902.8	25.01	41925.3	21.01	199534.7
2009/2008	102743.3	52.12	47362	24.02	47031.9	23.86	197137.2
2010/2009	122025.4	52.64	58216.4	25.11	51585.4	22.25	231827.2
إجمالي متوسط	850352.8	49.82	408842.5	23.95	447554	26.22	1706749.3
متوسط	47241.82	49.83	22713.47	23.95	24864.11	26.22	94819.41
من الإجمالي %	49.83	49.83	23.95	23.95	26.22	26.22	100

المصدر : الموقع الإلكتروني لوزارة التنمية الاقتصادية .

#### تطور استثمارات القطاعات السلعية في مصر:

بلغ متوسط استثمارات القطاعات السلعية خلال فترة الدراسة بالجدول رقم (1) حوالى 47241.82 مليون جنيه، حيث بلغت استثمارات القطاعات السلعية أداها عام 1993/1992 بنحو 15910.8 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2010/2009 بنحو 122025.4 مليون جنيه. ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (2)، لتطور استثمارات القطاعات السلعية في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 5591.05 مليون جنيه ، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 11.83%، من متوسط استثمارات القطاعات السلعية والبالغ حوالى 47241.82 مليون جنيه خلال متوسط فترة الدراسة ( 1992-2010). وقد ساهمت استثمارات القطاعات السلعية خلال متوسط فترة الدراسة بنحو 49.83% من إجمالي الاستثمارات القومية ، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها قد بلغت أداها عام 2000/2001 بنحو 43.11%، في حين وصلت أقصاها عام 2006/2007 بنحو 58.45%.

#### تطور استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية في مصر:

بلغ متوسط استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية خلال فترة الدراسة بالجدول رقم (1) حوالى 22713.47 مليون جنيه، حيث بلغت استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية أداها عام 1993/1992 بنحو 7145.3 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2010/2009 بنحو 58216.4 مليون جنيه. ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (2)، لتطور استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ حوالى 2391.81 مليون جنيه ، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 10.53% من متوسط استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية والبالغ حوالى 22713.47 مليون جنيه خلال متوسط فترة الدراسة (1992-2010). وقد ساهمت استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية خلال متوسط فترة الدراسة بنحو 23.95% من إجمالي الاستثمارات القومية ، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها قد بلغت أداها عام 2001/2002 بنحو 19.53%، في حين وصلت أقصاها عام 96/97 بنحو 29.16%.

#### تطور استثمارات قطاعات الخدمات الاجتماعية في مصر:

بلغ متوسط استثمارات قطاعات الخدمات الاجتماعية خلال فترة الدراسة بالجدول رقم (1) حوالى 24864.11 مليون جنيه، حيث بلغت استثمارات قطاعات الخدمات الاجتماعية أداها عام 1993/1992 بنحو 9676.1 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2010/2009 بنحو 51585.4 مليون جنيه. ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (2)، لتطور استثمارات قطاعات الخدمات

الاجتماعية في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ حوالي 1930.2 مليون جنيه ، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 7.76%، من متوسط استثمارات قطاعات الخدمات الاجتماعية والبالغ نحو 24864.11 مليون جنيه خلال متوسط فترة الدراسة (1992-2010).  
وقد ساهمت استثمارات قطاعات الخدمات الاجتماعية خلال متوسط فترة الدراسة بنحو 26.22% من إجمالي الاستثمارات القومية ، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها قد بلغت أذناها عام 2007/2006 بنحو 20.78%، في حين وصلت أقصاها عام 2002/2001 بنحو 35.4%.

جدول رقم (2) : تقدير معدلات الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار (بالمليون جنيه) للقطاعات المختلفة بالاقتصاد المصري خلال الفترة (2010-1992)

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	R2	معدل التغير السنوي	F المحسوبة
تطور إجمالي الاستثمارات القومية	$\hat{Y}_t = 645.24 + 9913.07X$ (0.044) (7.40)*	0.77	10.45	54.76
جملة القطاعات السلعية	$\hat{Y}_t = -5893.18 + 5591.05X$ (- 0.68) (7.04)*	0.75	11.83	49.56
جملة القطاعات الانتاجية	$\hat{Y}_t = -8.77 + 2391.81X$ (-0.0022) (6.585)*	0.73	10.53	43.37
جملة القطاعات الخدمية	$\hat{Y}_t = 6527.207 + 1930.2X$ (2551.87) (8.187)*	0.80	7.76	67.03

المصدر: جدول رقم (1) .  
حيث:

$\hat{Y}_t$ : القيم التقديرية للقطاعات المختلفة خلال السنة i.

X: تمثل الزمن i السنوات 1,2,3,-----18

القيم بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة.

(\*) تشير إلى معنوية معالم الانحدار أو النموذج عند مستوى معنوية 0.01.

#### تطور استثمارات القطاعات السلعية :

##### 1- تطور استثمارات القطاع الزراعي:

بلغ متوسط استثمارات قطاع الزراعة خلال الفترة ( 1992-2010) بالجدول رقم (1) بالملاحق نحو 6662.83 مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات القطاع الزراعي قد بلغت أذناها عام 1993/1992 بنحو 2298.4 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2002/2001 بنحو 9593.5 مليون جنيه. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول رقم (3) لتطور استثمارات قطاع الزراعة في مصر تؤكد إحصائيا معنوية النموذج والذي يشير إلى وجود زيادة سنوية معنوية إحصائيا في استثمارات قطاع الزراعة والتي قدرت بحوالي 248.28 مليون جنيه بمعدل زيادة سنوي قدر بحوالي 3.73% كما بلغ معامل التحديد حوالي 0.4 مما يعني أن 40% من أسباب زيادة استثمارات قطاع الزراعة ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (2010-1992) والتي يعكسها متغير الزمن . ومن خلال دراسة الأهمية النسبية لتطور استثمارات قطاع الزراعة فقد اتضح إنها ساهمت خلال متوسط فترة الدراسة بنحو 14.1% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها بالجدول رقم (4) والشكل رقم (1) قد بلغت أذناها عام 2010/2009 بنحو 5.53%، في حين وصلت أقصاها عام 2001/2000 بنحو 31.53%.

##### 2- تطور استثمارات قطاع البترول:

بلغ متوسط استثمارات قطاع البترول خلال الفترة ( 1992-2010) بالجدول رقم (1) بالملاحق نحو 8461 مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع البترول قد بلغت أذناها عام 2003/2002 بنحو 3344 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2010/2009 بنحو 28732 مليون جنيه. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (3)، لتطور استثمارات قطاع البترول في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 640.89 مليون جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 7.57% من متوسط استثمارات قطاع البترول والبالغ نحو 3447.4 مليون جنيه خلال متوسط فترة الدراسة ( 1992-2010) ،

كما بلغ معامل التحديد حوالي 0.32 مما يعني أن 32% من أسباب زيادة استثمارات قطاع البترول ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (1992-2010) والتي يعكسها متغير الزمن .  
**جدول رقم (3) : تقدير معدلات الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار (بالمليون جنيه) لبعض القطاعات السلعية بالاقتصاد المصري خلال الفترة (1992-2010)**

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	R2	معدل التغير السنوي	F المحسوبة
استثمارات قطاع الزراعة	$\hat{Y}_t = 4304.1 + 248.28X$ (5.27) (3.29)*	0.40	3.73	10.84
استثمارات قطاع البترول	$\hat{Y}_t = 2372.5 + 640.89 X$ (0.95) (2.79)*	0.32	7.57	7.83
استثمارات قطاع الغاز الطبيعي	$\hat{Y}_t = -9282.76 + 1811.16 X$ (-3.35) (7.08)*	0.75	3.23	50.16
استثمارات قطاع الكهرباء	$\hat{Y}_t = 1068.2 + 581.05X$ (0.88) (5.21)*	0.62	8.82	27.23
استثمارات قطاع المياه	$\hat{Y}_t = -2429.4 + 447.5X$ (-2.65) (5.29)*	0.63	24.56	28.01
استثمارات قطاع التشييد والبناء	$\hat{Y}_t = 29.19 + 195.39X$ (0.09) (6.71)*	0.73	10.36	45.11
استثمارات قطاع الصناعة والتعدين	$\hat{Y}_t = 9262.4 - 565.56X$ (7.9) (5.22)*	0.63	14.54	27.3

المصدر: جدول رقم (1) بالملاحق.  
 حيث:

$\hat{Y}_t$ : القيم التقديرية لإستثمارات القطاعات المختلفة خلال السنة i.

X: تمثل الزمن

i السنوات 18,-----,3,2,1

القيم بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة (\*) تشير إلى معنوية معالم الانحدار أو النموذج عند مستوى معنوية 0.01. وقد ساهمت استثمارات قطاع البترول بنحو 17.91% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها بالجدول رقم (4) والشكل رقم (1) قد بلغت أذناها عام 2009/2008 بنحو 6.97%، في حين وصلت أقصاها عام 97/96 بنحو 32.88%.

### 3- تطور استثمارات قطاع الغاز الطبيعي:

بلغ متوسط استثمارات قطاع الغاز الطبيعي خلال الفترة (1992-2010) بالجدول رقم (1) بالملاحق نحو 7923.42 مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع الغاز الطبيعي قد بلغت أذناها عام 2003/2002 بنحو 5245.2 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2010/2009 بنحو 32565.1 مليون جنيه. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (3)، لتطور استثمارات قطاع الغاز الطبيعي في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 1811.16 مليون جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 3.23% من متوسط استثمارات قطاع الغاز الطبيعي والبالغ نحو 3447.4 مليون جنيه.

كما بلغ معامل التحديد حوالي 0.75 مما يعني أن 75% من أسباب زيادة استثمارات قطاع البترول ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (1992-2010) والتي يعكسها متغير الزمن . وقد ساهمت استثمارات قطاع الغاز الطبيعي بنحو 16.77% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها بالجدول رقم (4) والشكل رقم (1) قد بلغت أذناها عام 2003/2002 بنحو 17.89%، في حين وصلت أقصاها عام 2009/2008 بنحو 30.21%.

### 4- تطور استثمارات قطاع الكهرباء:

بلغ متوسط استثمارات قطاع الكهرباء خلال الفترة (1992-2010) بالجدول رقم (1) بالملاحق نحو 6588.22 مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع الكهرباء قد بلغت أذناها عام 99/98 بنحو 3138 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2010/2009 بنحو 15862.6 مليون جنيه. وبتقدير معادلة

الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (3)، لتطور استثمارات قطاع الكهرباء في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 581.05 مليون جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 8.83% من متوسط استثمارات قطاع الكهرباء والبالغ نحو 3447.4 مليون جنيه. وبلغ معامل التحديد حوالي 0.62 مما يعني أن 62% من أسباب زيادة استثمارات قطاع البترول ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (1992-2010) والتي يعكسها متغير الزمن.

وقد ساهمت استثمارات قطاع الكهرباء بنحو 13.95% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها بالجدول رقم (4) والشكل رقم (1) قد بلغت أداها عام 2007/2006 بنحو 8.39%، في حين وصلت أقصاها عام 1994/1993 بنحو 30.53%.

#### جدول رقم (4) تطور الأهمية النسبية لاستثمارات القطاعات السلعية في مصر خلال الفترة 2010/1992

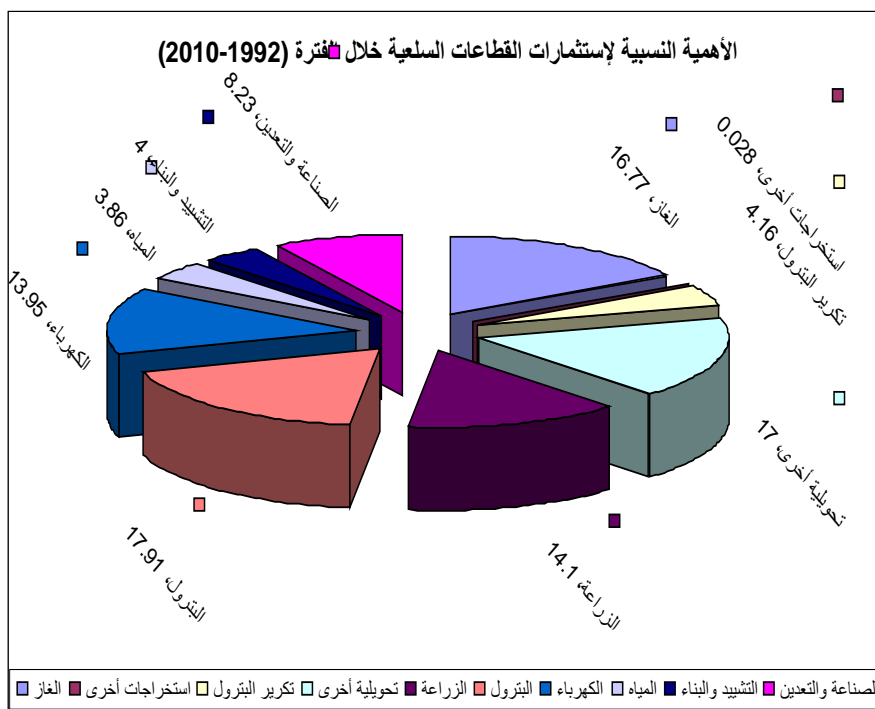
القطاع الاقتصادي	الإجمالي %	الزراعة من الإجمالي %	التورول الخام من الإجمالي %	الغاز الطبيعي من الإجمالي %	الاستخراج الأخرى من الإجمالي %	تكرير التورول من الإجمالي %	أخرى تحويلية من الإجمالي %	كهرباء من الإجمالي %	مياه من الإجمالي %	التشييد والبناء من الإجمالي %	الصناعة والتعدين من الإجمالي %
93/92	514.4	25.4	0	0	0	0	0	24.85	0	2.51	32.79
94/93	17.75	20.75	0	0	0	0	0	30.53	0	3.63	27.39
95/94	16.84	20.94	0	0	0	0	0	20.91	0	3.24	38.08
96/95	18.91	26.43	0	0	0	0	0	15.4	0	3.23	36.03
97/96	17.59	32.88	0	0	0	0	0	13.33	0	4.15	32.06
98/97	27.84	30.99	0	0	0	0	0	16.75	0	4.62	19.81
99/98	28.59	22.62	0	0	0	0	0	10.65	0	4.9	33.25
2000/99	29.2	29.96	0	0	0	0	0	12.51	0	6.07	22.26
2001/2000	29.89	27.8	0	0	0	0	0	14.84	0	6.34	21.14
2002/2001	31.53	24.41	0	0	0	0	0	15.93	0	6.28	21.86
2003/2002	21.84	11.41	17.89	90.2	5.31	5.31	619.6	13.34	73.7	6.51	0
2004/2003	20.94	12.11	23.11	0.18	0.18	5.54	311.0	20.36	3.71	3.02	0
2005/2004	15.42	11.16	24.65	0.03	0.03	14.75	11.65	16.53	3.33	2.47	0
2006/2005	12.98	14.79	27.59	0.017	0.017	8.18	15.23	12.82	1.72	6.67	0
2007/2006	8.58	11.76	18	0.046	0.046	3.97	42.18	8.39	4.34	2.73	0
2008/2007	7.49	15.23	18.70	0.0057	0.0057	6.45	32.82	9.96	6.26	3.08	0
2009/2008	6.68	6.97	30.21	0.0043	0.0043	5.83	23.06	15.16	8.35	3.738	0
2010/2009	5.53	23.55	26.63	0.0070	0.0070	2.55	18.37	13	6.9	3.418	0
إجمالي المتوسط	332.05	369.16	186.78	0.58	0.58	52.58	174	285.26	38.38	76.61	284.67
	518.4	120.5	810.3	0.03	0.03	2.92	9.67	15.85	2.13	4.26	15.82

المصدر: جدول رقم (1) بالملاحق.

#### 5- تطور استثمارات قطاع المياه:

بلغ متوسط استثمارات قطاع المياه خلال الفترة (2010-1992) بالجدول رقم (1) بالملاحق نحو 1821.94 مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع المياه قد بلغت أداها عام 2006/2005 بنحو 1067.3 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2009/2008 بنحو 8583.7 مليون جنيه. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (3)، لتطور استثمارات قطاع المياه في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 447.5 مليون جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 24.56% من متوسط استثمارات قطاع المياه والبالغ نحو 3447.4 مليون جنيه خلال متوسط فترة الدراسة (2010-1992)، وبلغ معامل التحديد حوالي 0.63 مما يعني أن 63% من أسباب زيادة استثمارات قطاع المياه ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (2010-1992) والتي يعكسها متغير الزمن.

وقد ساهمت استثمارات قطاع المياه بنحو 3.86% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها بالجدول رقم (4) والشكل رقم (1) قد بلغت أداها عام 2006/2005 بنحو 1.72%، في حين وصلت أقصاها عام 2009/2008 بنحو 8.35%.



شكل رقم (1) تطور الأهمية النسبية لاستثمارات القطاعات السلعية في مصر خلال الفترة 2010/1992

المصدر : جدول رقم (4).

#### 6 - تطور استثمارات قطاع التشييد والبناء:

بلغ متوسط استثمارات قطاع التشييد والبناء خلال الفترة ( 2010-1992 ) بالجدول رقم ( 1 ) بالملاحق نحو 1885.46 مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع التشييد والبناء قد بلغت أداها عام 93/92 بنحو 400 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2010/2009 بنحو 4163.1 مليون جنيه. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول رقم (3)، لتطور استثمارات قطاع التشييد والبناء في مصر تؤكد إحصائيا معنوية النموذج المقدر والذي يشير إلى وجود زيادة سنوية معنوية إحصائيا في استثمارات قطاع التشييد والبناء والتي قدرت بحوالي 195.39 مليون جنيه بمعدل زيادة سنوي قدر بحوالي 10.36% ، كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالي 0.73 مما يعني أن 73% من أسباب زيادة استثمارات قطاع التشييد والبناء ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (2010-1992) والتي يعكسها متغير الزمن . وقد ساهمت استثمارات قطاع التشييد والبناء بنحو 4% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية ، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها بالجدول رقم ( 4 ) والشكل رقم (1) قد بلغت أداها عام 2005/2004 بنحو 2.47%، في حين وصلت أقصاها عام 2006/2005 بنحو 6.67%.

#### 7- تطور استثمارات قطاع الصناعة والتعدين :

بلغ متوسط استثمارات قطاع الصناعة والتعدين خلال الفترة ( 2010-1992 ) بالجدول رقم (1) بالملاحق نحو 3889.6 مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع الصناعة والتعدين قد بلغت أداها عام 1994/1993 بنحو 4894.4 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 1999/1998 بنحو 9792 مليون جنيه. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول رقم (3)، لتطور استثمارات قطاع الصناعة والتعدين في مصر تؤكد إحصائيا معنوية النموذج المقدر والذي يشير إلى وجود نقص سنويا معنوي إحصائيا في استثمارات

قطاع الصناعة والتعدين والتي قدرت بحوالي 565.56 مليون جنيه بمعدل نقص سنوي قدر بحوالي 14.54% ، و بلغ معامل التحديد حوالي 0.63 مما يعنى أن 63% من أسباب نقص استثمارات قطاع الصناعة والتعدين ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (1992-2010) والتي يعكسها متغير الزمن.

وقد ساهمت استثمارات قطاع الصناعة والتعدين بنحو 15.82% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية ، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها بالجدول رقم (4) والشكل رقم (1) قد بلغت أواخرها عام 1998/1997 بنحو 19.81%، في حين وصلت أقصاها عام 1995/1994 بنحو 38.08%. وقد يعزى نقص استثمارات قطاع الصناعة والتعدين إلى قرار الدولة بخصخصة القطاع العام بداية من عام 2002.

#### تطور استثمارات قطاع الزراعة عام وخص :

ومن خلال الجدول رقم (5) يتبين أن مساهمة استثمارات القطاع العام الزراعية في حالة تذبذب بين الزيادة والنقص حيث بلغ أقصى مساهمة بنحو 4351.3 مليون جنيه عام 97 بينما بلغت ادنى مساهمة نحو 1573.4 مليون جنيه عام 92 وبمتوسط سنوي بلغ نحو 2888.88 مليون جنيه خلال فترة الدراسة. ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (6) لتطور استثمارات القطاع العام الزراعية في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا غير معنوي إحصائيا بلغ نحو 40.35 مليون جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 1.4% من متوسط الاستثمارات المحلية الزراعية والبالغ نحو 2888.88 مليون جنيه خلال متوسط فترة الدراسة (1992-2010) ، كما بلغ معامل التحديد حوالي 0.09 مما يعنى أن 9% من أسباب زيادة الاستثمارات القطاع العام اي عرزل ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (1992-2010) والتي يعكسها متغير الزمن .

كما تبين أن استثمارات القطاع الخاص الزراعية في حالة تذبذب بين الزيادة والنقص أيضا حيث بلغ أقصى مساهمة بنحو 5898 مليون جنيه عام 2001 بينما بلغت ادنى مساهمة نحو 725 مليون جنيه عام 92 ، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 3773.94 مليون جنيه خلال فترة الدراسة . ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول ( 6) لتطور استثمارات القطاع الخاص الزراعية ، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 207.93 مليون جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 5.51% من متوسط الاستثمارات المحلية الزراعية والبالغ نحو 3773.94 مليون جنيه خلال متوسط فترة الدراسة ( 1992-2010) ، كما بلغ معامل التحديد حوالي 0.49 مما يعنى أن 49% من أسباب زيادة الاستثمارات القومية المحلية ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (1992-2010) والتي يعكسها متغير الزمن .

كما تبين أن إجمالي الاستثمارات الزراعية في حالة تذبذب بين الزيادة والنقص أيضا حيث بلغ أقصى مساهمة بنحو 9593.5 مليون جنيه عام 2001 بينما بلغت ادنى مساهمة نحو 2298.4 مليون جنيه عام 92 ، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 6662.82 مليون جنيه وبزيادة بلغت نحو 314.7% خلال فترة الدراسة.



جدول رقم (5): تطور الاستثمارات السلعية للقطاعات العام والخاص (بالمليون جنيه) بقطاع الزراعة للفترة (2010 -1992)

السنوات	الزراعة		
	عام	خاص	جملة
93/92	1573.4	725	2298.4
94/93	2325.1	853	3178.1
94/95	1863.4	1518	3381.4
95/96	2072.4	2412	4484.4
96/97	2469.2	2723	5192.2
97/98	4351.3	3806	8157.3
98/99	3895.1	4524	8419.1
99/2000	3212.5	4921	8133.5
2000/2001	2888.3	5309	8197.3
2001/2002	3695.5	5898	9593.5
2002/2003	3220.3	3183.3	6403.6
2003/2004	3559	4000	7559
2004/2005	3170.1	4250.1	7420.2
2005/2006	2799.7	5244.1	8043.8
2006/2007	2433.7	5357.5	7791.2
2007/2008	2849.5	5223	8072.5
2008/2009	2743.3	4119	6862.3
2009/2010	2878.1	3865	6743.1
متوسط	2888.88	3773.94	6662.82

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية.

ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (6) لتطور استثمارات القطاع الخاص والعام الزراعية، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 248.28 مليون جنيه، وبنسبة تغير سنوية تقدر بنحو 3.72% من متوسط الاستثمارات المحلية الزراعية والبالغ نحو 6662.82 مليون جنيه خلال متوسط فترة الدراسة (2010-1992)، كما بلغ معامل التحديد حوالي 0.40 مما يعني أن 40% من أسباب زيادة الاستثمارات القومية المحلية ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (2010-1992) والتي يعكسها متغير الزمن.

جدول رقم (6) معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار الزراعي المحلي العام والخاص في مصر خلال الفترة (2010 /1992)

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	R2	معدل التغير السنوي %	F المحسوبة
الاستثمار الزراعي العام (محلي)	$Y=2505.52+40.35X$ (7.23) (1.26)*	0.09	1.39	1.59
الاستثمار الزراعي الخاص (محلي)	$Y=1798.55+207.93X$ (3.177) (3.976)*	0.49	5.51	15.81
الاستثمارات المحلية الزراعية (العام والخاص)	$Y = 4304.076 + 248.28X$ (5.27) (3.29)*	0.40	3.73	10.84

المصدر: جدول رقم (4). حيث:

$\hat{Y}_t$ : القيم التقديرية خلال السنة i.

X: تمثل الزمن

القيم بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة. (\*) تشير إلى معنوية معالم الانحدار أو النموذج عند مستوى معنوية 0.01.

عائد الجنيه المستثمر لبعض القطاعات الاقتصادية السلعية بالاقتصاد المصري:

ومن خلال دراسة عائد الجنيه المستثمر لمعرفة كفاءة القطاعات الاقتصادية في تحقيق أكبر عائد وذلك من خلال المعادلة: عائد الجنيه المستثمر = إجمالي الناتج المحلي / إجمالي الاستثمارات المنفذة

جدول (7): تطور عائد الجنيه المستثمر لبعض القطاعات الاقتصادية السلعية بالاقتصاد المصري للفترة من 2010/1995

السنوات	الزراعة	البتترول	الغاز	الكهرباء	المياه	التشييد	الصناعة
---------	---------	----------	-------	----------	--------	---------	---------

والتعدين	والبناء			الطبيعي			
4.44	14.39	-	1.09	-	2.3	8.024	95/96
4.58	9.87	-	1.06	-	1.8	8.07	96/97
8.41	10.15	-	0.87	-	1.71	5.6	97/98
5.64	10.1	-	1.46	-	1.95	5.81	98/99
9.87	8.95	-	1.42	-	2.79	6.5	99/2000
10.95	9.07	-	1.3	-	3.45	6.72	2000/2001
10.21	8.67	-	1.22	-	4.25	6.08	2001/2002
11.91	8.76	1.48	1.63	2.74	6.24	9.97	2002/2003
19.82	17	1.34	0.94	2.74	5.97	9.16	2003/2004
15.27	16.91	1.21	0.99	2.32	3.26	10.15	2004/2005
9.96	5.75	2.02	1.12	2.83	3.24	10.17	2005/2006
2.91	12.18	0.61	1.3	3.46	3.51	12.83	2006/2007
3.81	11.1	0.39	1.1	3.65	2.77	14.01	2007/2008
6.68	11.47	0.35	0.84	2.65	5.48	19.74	2008/2009
8.33	12.64	0.41	1.11	3.04	5.47	24.53	2009/2010
132.79	167.01	7.81	17.45	23.43	54.19	157.364	إجمالي
8.85	11.13	0.52	1.16	1.56	3.61	10.49	متوسط

المصدر : الموقع الالكتروني لوزارة التنمية الاقتصادية .

ويبين الجدول رقم (7) إن قطاع الزراعة حقق أعلى معدل للعائد علي الجنيه المستثمر خلال الفترة 2010-1995 بنحو 24.53 جنيه عام 2010/2009، بينما أقل عائد تحقق عام 98/97 بنحو 5.6 جنيه وبمتوسط بلغ نحو 10.49 جنيه خلال فترة الدراسة .

بينما قطاع البترول حقق أعلى معدل للعائد علي الجنيه المستثمر خلال الفترة 2010-1995 بنحو 6.24 جنيه عام 2003/2002، بينما أقل عائد تحقق عام 97/96 بنحو 1.8 جنيه وبمتوسط بلغ نحو 3.61 جنيه خلال فترة الدراسة. وقد حقق قطاع الغاز الطبيعي أعلى معدل للعائد علي الجنيه المستثمر خلال الفترة 2010-1995 بنحو 3.65 جنيه عام 2008/2007، بينما أقل عائد تحقق عام 2005/2004 بنحو 2.32 جنيه وبمتوسط بلغ نحو 1.56 جنيه لنفس الفترة.

كما حقق قطاع الكهرباء أعلى معدل للعائد علي الجنيه المستثمر خلال الفترة 2010-1995 بنحو 1.63 جنيه عام 2003/2002، بينما أقل عائد تحقق عام 2009/2008 بنحو 0.84 جنيه وبمتوسط بلغ نحو 1.16 جنيه خلال فترة الدراسة. وحقق قطاع المياه أعلى معدل للعائد علي الجنيه المستثمر خلال الفترة 2010-1995 بنحو 2.02 جنيه عام 2006/2005، بينما أقل عائد تحقق عام 2009/2008 بنحو 0.35 جنيه وبمتوسط بلغ نحو 0.52 جنيه خلال فترة الدراسة.

و حقق قطاع التشييد والبناء أعلى معدل للعائد علي الجنيه المستثمر خلال الفترة 2010-1995 بنحو 17 جنيه عام 2004/2003، بينما أقل عائد تحقق عام 2006/2005 بنحو 5.75 جنيه وبمتوسط بلغ نحو 11.13 جنيه خلال فترة الدراسة. وأخيرا حقق قطاع الصناعة والتعدين أعلى معدل للعائد علي الجنيه المستثمر خلال الفترة 2010-1995 بنحو 19.82 جنيه عام 2004/2003، بينما أقل عائد تحقق عام 2007/2006 بنحو 2.91 جنيه وبمتوسط بلغ نحو 8.85 جنيه خلال فترة الدراسة .

ومن خلال ذلك يتبين التفاوت في متوسط معدلات العائد بين القطاعات السلعية وأن قطاع الزراعة احتل المرتبة الثانية في تحقيق أعلى متوسط عائد للجنيه المستثمر خلال فترة الدراسة ، وأن قطاع التشييد والبناء يحتل المرتبة الأولى ، بينما يأتي قطاع الصناعة والتعدين في المرتبة الثالثة ، يليه قطاع البترول وقطاع الغاز الطبيعي وقطاع الكهرباء وقطاع المياه علي الترتيب . بينما يأتي قطاع الزراعة في المرتبة الأولى في تحقيق أعلى معدل لعائد الجنيه المستثمر خلال فترة الدراسة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .

#### تطور عائد الجنيه المستثمر لبعض القطاعات الاقتصادية:

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول ( 8 ) ، لتطور عائد الجنيه المستثمر بقطاع الزراعة في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاهها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 0.67 جنيه، ومعدل التغير السنوي يقدر بنحو 6.38% ، كما بلغ معامل التحديد حوالي 0.60 مما يعني أن 60% من أسباب زيادة عائد الجنيه المستثمر بقطاع الزراعة ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة ( 2010-1995 ) والتي يعكسها متغير الزمن .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول ( 8 ) ، لتطور عائد الجنيه المستثمر بقطاع البترول في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 1.77 جنيه، ومعدل التغير السنوي يقدر بنحو 48.99% ، كما بلغ معامل التحديد حوالي 0.37 مما يعني أن 37% من أسباب زيادة عائد الجنيه المستثمر بقطاع البترول ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (1995-2010) والتي يعكسها متغير الزمن .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور عائد الجنيه المستثمر بقطاع الغاز الطبيعي وقطاع الكهرباء، وقطاع التشييد والبناء، وقطاع الصناعة والتعدين، وقطاع المياه في مصر لم تثبت المعنوية الإحصائية لحدوث زيادة لها.

جدول رقم ( 8 ) : تقدير معدلات الاتجاه الزمني العام لتطور عائد الاستثمار لبعض القطاعات السلعية بالاقتصاد المصري خلال الفترة (1995-2010)

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	R2	معدل التغير السنوي	F المحسوبة
عائد استثمارات قطاع الزراعة	$Y = 0.92 + 0.67X$ (0.59) (5.09)	0.60	6.38	25.97
عائد استثمارات قطاع البترول	$Y = 1.57 + 1.77 X$ (0.62) (2.77)	0.37	48.99	7.69

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (7) .

- تم حساب الاتجاه العام في الصورة الخطية  $Y_i = \alpha + \beta X_i$  حيث أن :

$Y_i$  = القيمة التقديرية للمتغير.  $\beta$  = معامل الانحدار .

$X_i$  = الزمن  $i = 1, 2, 3, \dots, 13$

( ) القيمة بين الأقواس تمثل قيمة (T) المحسوبة .

نصيب قطاع الزراعة من الاستثمارات الحكومية وبعض المتغيرات الاقتصادية:

من خلال دراسة نصيب قطاع الزراعة من الاستثمارات الحكومية وبعض المتغيرات الاقتصادية للفترة (1995/2010) بالجدول رقم (9) تبين انه يقدر بحوالي 6160.53 مليون جنيه يمثل نحو 6.25% من اجمالي الاستثمارات القومية الحكومية مما يوضح انخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية الحكومية .

جدول رقم ( 9 ) نصيب قطاع الزراعة من الاستثمارات الحكومية وبعض المتغيرات الاقتصادية للفترة (2010/1995) بالمليون جنيه

البيان	القيمة
اجمالي الاستثمارات القومية الحكومية (العام)	98634.81
الاستثمارات الزراعية الحكومية	6160.53
الاستثمارات الزراعية الحكومية/ اجمالي الاستثمارات القومية الحكومية %	6.25%
اجمالي الناتج القومي المحلي	993237.79
اجمالي الناتج الزراعي المحلي	148483.67
الناتج الزراعي/ الناتج القومي المحلي%	14.95%
نصيب الزراعة من الصادرات	1820.76
اجمالي الصادرات القومية غير البترولية	8758.37
نصيب الزراعة من الصادرات/ اجمالي الصادرات القومية غير البترولية	20.79%
نصيب الزراعة من تشغيل العمالة (بالآلاف عامل)	10089.23
اجمالي العمالة (بالآلاف عامل)	35475.4
نصيب الزراعة من تشغيل العمالة/ اجمالي العمالة%	28.44%

المصدر: الموقع الإلكتروني لكل من

- وزارة التنمية الاقتصادية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وتجدر الإشارة بأهمية الاستثمارات الزراعية الحكومية في تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي حيث ان الجزء الأكبر من الاستثمارات الزراعية الحكومية يتم توجيهه للخدمات الزراعية كشق الترع والمصارف ، واستنباط الأصناف العالية الجودة والانتاج بالإضافة الي اعمال البنية الاساسية للزراعة والتي لا يستطيع القطاع الخاص ادائها.

كما يوضح الجدول ان نصيب قطاع الزراعة من اجمالي الناتج القومي المحلي بلغ نحو 14.95% مما يدل علي ارتفاع معدل الناتج المحلي الزراعي مقارنة بانخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية الحكومية مما يؤدي الي تشجيع الدولة لزيادة الاستثمارات الزراعية.

ويوضح الجدول أيضا نصيب الزراعة من الصادرات/ اجمالي الصادرات القومية غير البترولية يقدر بحوالي 20.79% مما يدل علي ارتفاع معدل نصيب الزراعة من الصادرات المصرية. وأخيرا يوضح الجدول أن نصيب الزراعة من تشغيل العمالة/ اجمالي العمالة بلغ نحو 28.44% مما يدل علي ارتفاع معدل نصيب الزراعة من تشغيل العمالة ويدل ذلك علي أهمية القطاع الزراعي في تشغيل وتوفير فرص العمل في مصر.

#### أهم محددات الإستثمار الزراعي في مصر

يتناول الجزء التالي من البحث دراسة بعض العوامل والمتغيرات المؤثرة على الإستثمارات الزراعية في مصر، حيث تم توصيف نموذج قياسي يشتمل على مجموعة متغيرات مستقلة من المفترض أن يكون لها تأثير على الإستثمارات الزراعية الحقيقية وهي: الإدخار الزراعي بالمليون جنيه (X1)، القروض الزراعيه بالمليون جنيه (X2)، سعر الصرف(جنيه/دولار) (X3)، سعر الخصم (X4)، معدل التضخم (X5)، سعر الفائدة بالجهاز المصرفي (X6).

ولقد تم تقدير دالة الإستثمارات الزراعية في كل من الصورة الخطيه واللوغارتميه المزدوجه، وللتغلب على مشكلة الإزدواج الخطي "Multicollinearity" الموجودة بين المتغيرات المستقلة وفقا لمصفوفة الارتباط بالملحق تم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتدرج "Step-Wise Regression" لتلافي تلك المشكلة.

ولقد أسفر التقدير القياسي عن تأثير الإستثمارات الزراعية بكل الإدخار الزراعي بالنليون جنيه (X1)، القروض الزراعيه بالمليون جنيه (X2)، سعر الصرف(جنيه/دولار) (X3)، وايضا أفضلية الصوره الخطية في التقدير وفقا لمعيار معامل التحديد هذا وتوضح نتائج تقدير المعادلة التالية:

$$\hat{Y}_t = 17717.11 + 0.25x_1 + 0.011x_2 - 1102.12x_3$$

$$(12.74)^* \quad (-3.024)^{**} \quad (-1.213)^* \quad (-2.94)^*$$

$$R^2 = 0.89 \quad F=19.30$$

حيث:

$\hat{Y}_t$ : الإستثمارات الزراعية خلال الفترة (2000-2010)

X1: الإدخار الزراعي بالمليون جنيه

X2: القروض الزراعية بالمليون جنيه

X3: سعر الصرف(جنيه/دولار)

القيم بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة. (\*) تشير إلي معنوية معالم الانحدار أو النموذج عند مستوي معنوية 0.05.

(\*\*) تشير إلي معنوية معالم الانحدار أو النموذج عند مستوي معنوية 0.01.

ومنها يتضح معنوية النموذج إحصائيا عند مستوى 0.01، ويوضح معامل تحديد تلك المعادلة أن نحو 89% من التغيرات الحادثة في الإستثمار الزراعي الحقيقي ترجع إلي التغير في كل من الإدخار الزراعي، والقروض الزراعيه بالمليون جنيه، وسعر الصرف(جنيه/دولار) ، بينما ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى غير مقاسة بالمعادلة.

ومن خلال النتائج السابقة لاستثمارات القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى يتبين انخفاض الإستثمارات الزراعية وأن القطاع الزراعي حقق أعلى عائد علي الجنيه المستثمر بالمقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بالرغم من انخفاض نسبة الإستثمارات الزراعية الحكومية وتحقيق معدل مرتفع من الناتج المحلي الزراعي، كما تبين أن زيادة إستثمارات القطاع الزراعي الخاص كان له التأثير الواضح في تحقيق عائد مرتفع من عائد الجنيه المستثمر ومن ذلك فأن عائد القطاع الزراعي مرتفع وليس منخفض مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى بالاقتصاد المصري كما أشارت النتائج إلى أن الإدخار الزراعي، والقروض الزراعية، وسعر الصرف(جنيه/دولار) من أهم العوامل المؤثرة في الإستثمارات الزراعية.

#### التوصيات:

يمكن للدراسة الخروج ببعض التوصيات المتعلقة بضرورة العمل على زيادة حجم الإستثمارات الموجهه للقطاع الزراعي، وبما يتلائم مع مكانته في زيادة الانتاج ومساهمته في الصادرات القومية، والعمل على رفع كفاءة الموارد الإقتصادية الزراعية، وذلك من خلال الآتي:

- 1- الإهتمام ببرامج التمويل الزراعي بتوفير قروض زراعية بشروط ميسرة لتشجيع الإستثمار الزراعي.
- 2- تبنى الدولة سياسات نقدية تساعد في التحكم بسعر الصرف والحفاظ على قيمة العملة المحلية وخفض معدلات التضخم.

## المراجع

- البنك الاهلي - النشرة الاقتصادية - اعداد مختلفة.  
 - البنك الاهلي - موقع البنك الاهلي الالكتروني.  
 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الموقع الالكتروني.  
 - سوزان مصطفى أحمد (دكتور) ، دراسة تحليلية للعائد علي الاستثمار في قطاع الزراعة مقارنا ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد العشرون، العدد الرابع ، ديسمبر 2010.  
 - وزارة التنمية الاقتصادية – الموقع الالكتروني .  
 - Rudiger Dornbusch & Stanley F ischer, "Macro- Economics", McGraw-Hill Book Company, New York, USA, p27, 1984.

### الملاحق

جدول رقم (1) تطور استثمارات القطاعات السلعية (بالمليون جنيه) في مصر خلال الفترة 1992/2010

القطاعات الاقتصادية السلعية	الزراعة	البتترول الخام	الغزل الطبيعي	الكهرباء	المياه	التشييد والبناء	الصناعة والتعدين	جملة القطاعات
93/92	2298.4	4041.3	-	3953.7	-	400	5217.4	15910.8
94/93	3178.1	3714.3	-	5466.3	-	650	4894.4	17903.1
95/94	3381.4	4205.8	-	4199.2	-	650	7648.2	20084.6
96/95	4484.4	6266.8	-	3651.2	-	767	8543.4	23712.8
97/96	5192.2	9706.3	-	3934.5	-	1225	9463.9	29521.9
98/97	8157.3	9080.2	-	4908.1	-	1352.5	5804.3	29302.4
99/98	8419.1	6662.2	-	3138	-	1441.4	9792	29452.7
2000/99	8133.5	8344.4	-	3485.8	-	1691.4	6200.1	27855.2
2001/2000	8197.3	7623.5	-	4070.4	-	1738.2	5797.8	27427.2
2002/2001	9593.5	7428.7	-	4846.7	-	1909.7	6651.3	30429.9
2003/2002	6403.6	3344	5245.2	3910.2	1104.6	1907.1	-	29315.6
2004/2003	7559	4372.1	8343.6	7348.9	1340.1	1089.2	-	36098.3
2005/2004	7420.2	5371	11858.7	7951	1600.2	1189.3	-	48110
2006/2005	8043.8	9164.1	17092.2	7940.8	1067.3	4135.6	-	61958.3
2007/2006	7791.2	10675.6	16336.3	7621.1	3942	2477.5	-	90794.7
2008/2007	8072.5	16408.7	20143	10725	6742.9	3314.6	-	107706.6
2009/2008	6862.3	7157	31037.5	15575	8583.7	3836.7	-	102743.3
2010/2009	6743.1	28732	32565.1	15863	8414.2	4163.1	-	122025.4
اجمالي	119931	152298	142621.6	118588	32795	33938.3	70012.8	850352.8
المتوسط	6662.83	8461	7923.42	6588.2	1821.9	1885.46	3889.6	47241.82
% الاجمالي من	14.1	17.91	16.77	13.95	3.86	4	8.23	100

المصدر : الموقع الالكتروني لوزارة التنمية الاقتصادية .

جدول رقم (2): تطور بعض محددات الإستثمارات الزراعية فى مصر خلال الفترة من(2000-2010)

السنوات	الاستثمارات الزراعية (بالمليون جنيه)	الادخل الزراعي الجزي (بالمليون جنيه)	القروض الزراعية (بالمليون جنيه)	سعر الصرف جنيه/الدولار	سعر الفائدة بالجهاز المصرفي %	معدل التضخم %	سعر الخصم %
2000	11610	10328.81	9985.11	3.652	11	2	12
2001	11066	10417.93	11152.3	4.067	10	3	12
2002	8971	10442.4	10521.1	4.53	10	4	11
2003	9492	11164.85	106567	5.95	9	11	10
2004	9003	11887.83	12047.8	5.75	10	12	10
2005	7930	13562.28	13338.4	5.788	9	4	9
2006	7791.02	15908.92	15418.9	5.748	10	11	9
2007	8072.5	16657.1	15775.9	5.644	9.6	11.07	9
2008	6862.3	17411.3	16387	5.727	9	13	10
2009	6563.1	18165.4	16998.1	5.69	9.25	13.3	10
2010	7323.5	18919.6	17609.1	5.34	8.25	12.9	10.5

المصدر: 1- البنك المركزى المصرى، النشرة الإقتصادية، أعداد متفرقة. 2- تقرير المتابعة السنوية لخطط التنمية -معهد التخطيط القومى - اعداد مختلفة .

مصنوفة الارتباط بين أهم المحددات التى يعتقد فى تأثيرها على الإستثمارات الزراعية خلال الفترة (2010-2000)

الاستثمارات الزراعية	الادخل الزراعي الجزي	القروض الزراعية	سعر الصرف جنيه/الدولار	معدل التضخم %	سعر الفائدة بالجهاز المصرفي %	سعر الخصم %
1						
0.86789	1					
0.096853	-0.19097	1				
-0.77173	0.565036	0.352906	1			
-0.74288	0.748442	0.237761	0.77799	1		
0.701668	-0.63769	-0.31748	-0.6544	-0.57879	1	
0.721371	-0.54261	-0.1279	-0.89507	-0.56561	0.449781	1

المصدر: حسب من بيانات الجدول رقم (2) بالملحق.

## **A COMPARATIVE ANALYSIS OF RETURN ON INVESTMENTS TO THE AGRICULTURAL SECTOR AND OTHER SECTORS OF THE EGYPTIAN ECONOMY**

**Mustafa, R. H. and Rehab A. M. E. S. Nada**

**Desert Research Center - Division of Economic and Social Studies**

### **ABSTRACT**

That the investments of the most important means of achieving economic development programs , which are affected by the size of investments available , as it increased investments greater contribution to increasing employment opportunities and therefore the problem of the study lies in the lower investment -oriented agricultural sector compared to other economic sectors which impact significantly on the sector's inability to achieve the rates of development required him to study aims to determine the impact of return on investment as one of the criteria to determine the sectoral distribution of investment in the agricultural sector and other economic sectors the state and the relative importance of investments and possible to obtain important results so that the average investments of the

Agriculture sector during the period (1992-2010) to 6.66283 billion pounds, it was found that the agricultural sector investment has reached the lowest in 1992 / 1993 at about 2.2984 billion pounds, as a peak in 2001/2002 at about 9.5935 billion pounds. By studying the return Pound investor economic sectors showing the disparity in rates of return between commodity sectors and the agriculture sector ranked second in achieving the highest return of the pound investor, and building and construction sector ranked first, while comes industry and mining in third place, followed by petroleum and natural gas sector and the electricity sector and the water sector, respectively. It is the study of the relationship between the yield pound investor and investments implemented the different economic sectors show an inverse relationship ( negative) during the period ( 95/96 - 2009/2010 ) is not significant statistically for agriculture and estimated -0.00094 million pounds respectively. It is through the study of the agriculture sector 's share of government investment and some economic variables for the period ( 1995 / 2010 ) show that an estimated 6.16053 billion pounds , representing about 6.25 % of the total national government investment , which explains the low proportion of government agricultural investments. And the agriculture sector's share of total GDP amounted to about 14.95 % , which indicates a high rate of agricultural GDP compared with a decline proportion of government agricultural investments. And also demonstrates agriculture's share of exports / total national non - oil exports is estimated at 20.79 % , which indicates the high rate of agriculture's share of Egyptian exports. Finally table shows that the share of agriculture in employment / total employment amounted to about 28.44 % , which indicates a high rate share of agriculture in employment and indicates that the importance of the agricultural sector in the operation and providing job opportunities in Egypt.

كلية الزراعة – جامعة المنصورة  
مركز البحوث الزراعية

قام بتحكيم البحث  
أ.د / محمد جبر المغربى  
أ.د / احمد محمد صقر

